شركة الاستثمارات الوطنية
ش.م.ك.ع.

التقرير السنوي:
أداء بورصة الكويت
خلال السنة المنتهية بتاريخ 29 ديسمبر 2016

إعداد:
إدارة البحوث والدراسات
قطاع الاستثمارات المحلية والعربية

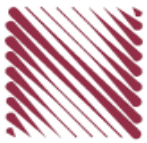

شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

المحتويات

المحتويات	الصفحة
تحليل نشاط بورصة الكويت :	3
نشاط بورصة الكويت	4
مؤشرات قطاعات بورصة الكويت	10
ملخص الشركات الأكثر ارتفاعا و انخفاضا	11
التحليل التقني لبورصة الكويت	12
ملخص نشاط الأسواق الخليجية	15

للاستفسار عن محتوى التقرير
الرجاء الاتصال بالمسؤلين

فيصل حسين
مساعد مدير
قطاع الاستثمارات المحلية و العربية
إدارة البحوث و الدراسات
ت: 66666 222 965+
faisalh@nic.com.kw

عمرو سرحان ,CFA
مساعد مدير
قطاع الاستثمارات المحلية و العربية
إدارة البحوث و الدراسات
ت: 66666 222 965+
amros@nic.com.kw

حسام أحمد
محلل تقني
قطاع الاستثمارات المحلية و العربية
إدارة البحوث و الدراسات
ت: 66666 222 965+
husama@nic.com.kw

تحليل نشاط بورصة الكويت

نشاط بورصة الكويت

المؤشرات

	نقطة	31-Dec-15	31-Dec-16	نسبة التغير منذ بداية العام
▲	السوق السعري	5,615	5,748	2.4%
▼	السوق الوزني	382	380	-0.4%
▼	مؤشر الكويت 15	900	885	-1.7%
▲	مؤشر NIC 50	4,351	4,539	4.3%

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2015

أعلى و أدنى مستوى للمؤشرات

نقطة	منذ بداية عام 2016 أعلى مستوى	أدنى مستوى
السوق السعري	5,753	4,937
السوق الوزني	381	330
مؤشر الكويت 15	896	768
مؤشر NIC 50	4,577	3,704

المتغيرات العامة

		31-Dec-15	29-Dec-16	نسبة التغير
▲	القيمة السوقية للشركات المدرجة (د.ك.)	27,770,486,092	29,673,071,739	6.9%
▼	المعدل اليومي لكمية الأسهم المتاولة (سهم/يوم)	158,483,564	122,745,150	-22.6%
▼	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتاولة (د.ك./يوم)	15,138,374	11,630,286	-23.2%

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2015

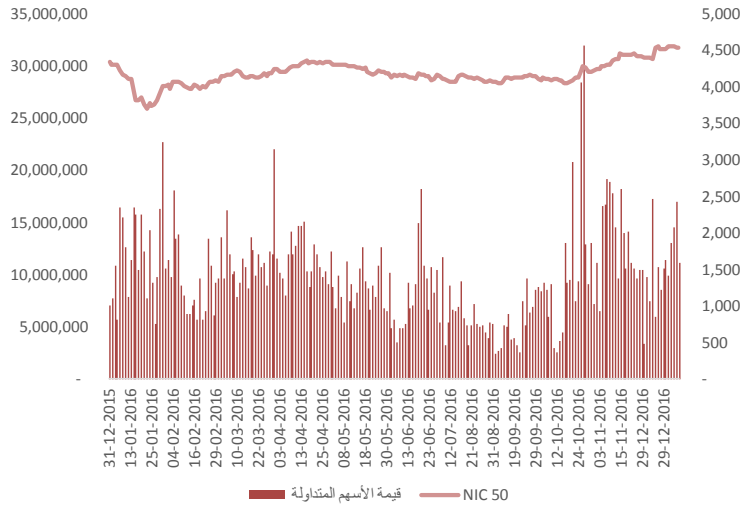

ملاحظة: تمت مراجعة مؤشر NIC50 من قبل مكتب KPMG صافي المطوع وشركاه حيث تم احتسابه بناء على أكبرخمسين شركة متداولة من حيث القيمة خلال عام كامل ويمكن الإطلاع على المؤشر وبياناته من خلال REUTERS تحت رمز "NIC50"

اختتمت بورصة الكويت عام 2016 على تباين في مؤشراتها العامة وذلك قياسا الى نهاية العام 2015 حيث ارتفع المؤشر السعري بمقدار 133.0 نقطة بنسبة 2.4% بينما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 1.6 نقطة بنسبة 0.4% ومؤشر كويت 15 بمقدار 15.4 نقطة بنسبة 1.7% وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات العامة انخفض المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة والقيمة المتداولة بنسبة 22.6% و23.2% على التوالي ، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 11.6 مليون د.ك خلال عام 2016 مقابل 15.1 مليون د.ك لعام 2015.

تراجعت الروح الاستثمارية خلال التسعة شهور الأولى من العام ، في حين انعكس الحال منذ شهرأكتوبر بعد أن سادت أجواء التفاؤل في بورصة الكويت ، فقد وصل المعدل اليومي للقيمة المتداولة ما يقارب 10.5 مليون د.ك (خلال 9 شهور الأولى) ، وهي قيمة لم يشهدها السوق منذ فترة طويلة تتجاوز 15 عاما ، ولعل هذا الانحسار الشديد في السيولة يشير إلى أمر واحد وهو تراجع ثقة المستثمرين بالبورصة كأداة استثمارية ، بينما تحسن السوق خلال الربع الأخير من العام ، ويأتي هذا التباين في أداء السوق كنتيجة طبيعية لمرآة تعكس واقع الاقتصاد المحلي الأحادي المصدر (النفط الخام)، لتشكل أسعار البترول العالمية العنصر الأساسي في تحديد مسار حركة مؤشرات السوق خلال العام المنصرم.

فقد كانت حركة مؤشرات البورصة السعرية منها والوزنية شبه متوازية مع اتجاه أسعار النفط ، فمع تراجع سعر الذهب الأسود في بداية السنة إلى ما دون 30 دولار تراجع السوق بشكل لافت ليخسر المؤشر العام ما يقارب 670 نقطة ويكسر حاجز مستوى 5,000 نقطة نزولا، ناهيك عن التطورات الجيوسياسية وذلك بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي عن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران لتتراجع أسواق المنطقة كافة، ليغلق المؤشر السعري عند أدنى مستوى له خلال عام 2016 (4,936 نقطة) وذلك في تاريخ 26 يناير والتي لم يشهدها السوق منذ مايو 2004 ويتراجع السوق ما نسبته 12.1% منذ بداية العام، في حين ارتدت حركة المؤشرات صعودا في بداية الربع الثاني وذلك أثر تعافي أسعار النفط وارتفاعها إلى مستوى 50 دولار ، إلى جانب تأثير الإعلانات السنوية لأرباح الشركات القيادية والبنوك وتوزيعاتها النقدية، ليقلص السوق خسارته منذ بداية العام إلى 3.3%، ثم شهد السوق هدوءاً نسبيا ، وذلك بعد دخول موسم الاجازات الصيفية وحالة الترقب التي سادت الأسواق العالمية بعد الاستفساء لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولكن وسط مستويات سيولة متدنية جدا – بلغت أدناها في تاريخ 1/9/2016 ما يقارب 2.8 مليون د.ك ، لتعكس حالة تراجع الثقة التي يعاني منها السوق، فغياب المحفزات الفنية المتمثلة في التأثير النفسي السلبي من تقلبات أسعار النفط الخام وتراجع أرباح الشركات المدرجة ، ساهمت بشكل فعال في فتور وضعف تداولات السوق ، مع بقاء المؤشر العام في إطار شبه افقي بين مستويين 5,350 – 5,500 نقطة.

نشاط بورصة الكويت

أما الحدث الأبرز في عام 2016 فهو تحول سوق الكويت للأوراق المالية من كيان حكومي إلى شركة بورصة الكويت وهو أمر يشير إلى ولادة سوق جديد حمل معه تغيرات جوهرية للعديد من الأطر القانونية والأمورالتنظيمية ، ليشكل هذا الحدث العنوان الثانوي للسوق الكويتي خلال هذه السنة. والجدير بالذكر بأنه منذ تولي شركة البورصة زمام إدارة السوق في إبريل الماضي قد قامت بتطبيق استراتيجية ناجحة في تطوير البيئة التشغيلية والفنية لعدة آليات خاصة بالسوق وذلك وفق جو يتسم بمهنية عالية و مبدأ المشاركة والأخذ بالرأي الأخر من الأوساط الاستثمارية وهو شيء تم ملامسته بعد ان طرحت بورصة الكويت مسودة صانع السوق وذلك بهدف تطوير هذه الآلية وتطبيقها بشكل صحيح بعد الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات التي أبدتها الأطراف الاقتصادية، وفي ظل سعيها الدؤوب لتطوير السوق وانتهاء فترة توفيق الأوضاع في نهاية سبتمبر، أصبحت بورصة الكويت شركة خاصة مستقلة ، بعد حصولها على الترخيص النهائي كبورصة أوراق مالية ووقف العمل بمرسوم السوق الصادر منذ أغسطس 1983، لتعلن عن خطوة مهمة في مسيرة انتقال البورصة إلى مصاف الأسواق المتطورة.

ومن جانب آخر قامت هيئة أسواق المال بتطبيق مبدأ الحوكمة على الشركات المدرجة منذ نهاية يونيو 2016 ، علماً بأن قواعد الحوكمة تتركز على 11 قاعدة رئيسية والعديد من المعايير والضوابط التي جاءت بهدف خلق مناخ استثماري متكامل يصب في مصلحة المساهمين وتطوير أداء الإدارات التنفيذية للشركات المدرجة، كفيلة بتحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركات وأهداف المجتمع، مما يستحق الذكر بان نسبة عدد الشركات التي التزمت بتطبيق قواعد الحوكمة قد تجاوز 85% من إجمالي الشركات التي تخضع لقواعد الحوكمة ، وهو أمر يدل على درجة الوعي والرغبة التي تتبناها الشركات في ارتقاء السوق المحلي نحو المزيد من الشفافية والمهنية المستحقة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقارب من 7 شركات قد انسحبت من السوق خلال العام ناهيك عن العديد من الشركات التي أخذت الموافقة على الانسحاب الاختياري خلال الفترة القادمة ، وذلك لأسباب عديدة أهمها تراجع السيولة المتداولة في السوق ، وعدم الجدوى من إدراجها في ظل تراجع قيمتها الرأسمالية وتداول أسهمها بأسعار اقل من قيمتها الدفترية، وفي هذا الصدد يحسب لهيئة أسواق المال رفضها لانسحاب إحدى الشركات بعد الأخذ برغبة صغار المساهمين (اكثر من 5% من ملكية الشركة) لهذا الانسحاب وهو أمر يشير على مدى فعالية قرارات الجهات الرقابية في خلق بيئة استثمارية تكفل حماية المساهمين ومدخرات المستثمرين ، هذا وقد شهد قطاع الوساطة منعطف جديد بعدما قررت الهيئة إيقاف 3 شركات وساطة لم تستوف شرط زيادة راس مالها فوق 10 ملاين د.ك ليلغى ترخيصها تلقائيا في حال عدم قدرتها على زيادة رأس المال بتاريخ 10 إبريل 2017.

ومع هذا التحول والتغيرات الدراماتيكية التي شهدتها بورصة الكويت في كيانها القانوني وآلياتها المختلفة والجهد المتواصل من قبل هيئة أسواق المال في رسم خارطة طريق جديدة تعمل على تعزيز مكانة الكويت كمركز مالي متطور، لتمتلك سوق مالي يضاهي الأسواق العالمية ، ذات بيئة استثمارية خصبة قادره على جذب الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء، وهو أمر يمكن الاستدلال عليه بعد ان تم ترشيح السوق الكويتي كسوق ناشئ من قبل مؤشر FTSE ، إلا انه قد تم إرجاء هذه الترقية لسنة 2017 ، خصوصا بعد الملاحظات الفنية التي أشار لها المؤشر لآليات ما بعد التداول ، وبرأينا نرى بان هذا التأجيل جاء بنوع من الإيجابية بحيث منح جميع الأضلاع الاستثمارية (الشركات المدرجة ، المستثمرون ، شركة المقاصة ، شركات الوساطة ، شركة بورصة الكويت ، بنك الكويت المركزي ، هيئة أسواق المال) مساحة من الوقت والأريحية لتطبيق كافة الأمور المتعلقة بتطور جميع آليات السوق بشكل متناغم ، تساهم في زيادة الثقة الاستثمارية بالسوق.

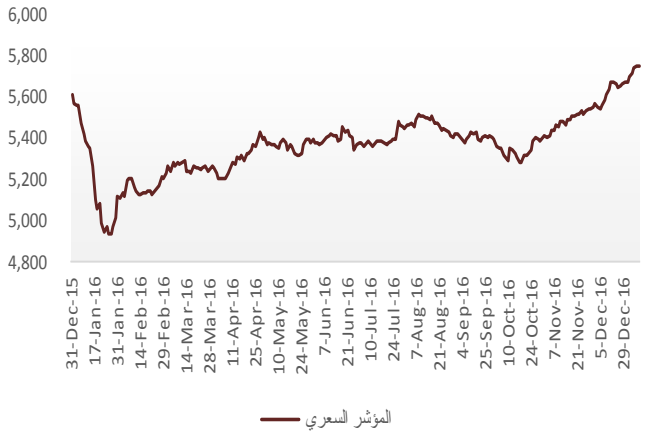

تطور المؤشر السعري خلال عام 2016

الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	5,115	(501)	-8.9%
فبراير	5,207	93	1.8%
مارس	5,229	21	0.4%
أبريل	5,392	163	3.1%
مايو	5,400	9	0.2%
يونيو	5,365	(36)	-0.7%
يوليو	5,451	86	1.6%
أغسطس	5,420	(31)	-0.6%
سبتمبر	5,398	(21)	-0.4%
أكتوبر	5,401	3	0.0%
نوفمبر	5,554	153	2.8%
ديسمبر	5,748	194	3.5%

الأرقام القياسية للعام 2016

- وصل المؤشر السعري لأعلى مستوى 5,753.4 نقطة يوم 28 ديسمبر 2016، وارتفع المؤشر السعري لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 104.1 نقطة بتاريخ 31 يناير 2016، بينما كان أشد إنخفاض للمؤشر السعري في يوم واحد بمعدل 167.5 نقطة بتاريخ 17 يناير 2015، فيما كان المؤشر السعري عند أدنى مستوى له بتاريخ 26 يناير 2016 عند مستوى 4,936.5 نقطة، وبهذا يصبح الفرق بين أعلى مستوى للمؤشر السعري بشهر ديسمبر وأدنى مستوى له بشهر يناير هو 16.5%.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

وبالرجوع إلى حركة السوق، شكلت الفترة الأخيرة أداءً استثنائيا له حيث وصل المعدل اليومي للقيمة المتداولة ما يقارب 14.4 مليون د.ك (خلال آخر 3 شهور من العام) ، فقد انتعشت بورصة الكويت لعدة عوامل أهمها حسب الترتيب الزمني، أولاً جرعة التفاؤل النفسي التي حظي بها المستثمرين ، وذلك بعد إتمام صفقة أمريكانا وإنجازها بشكل سلس ومتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية والتنفيذية، والتي جاءت لتؤكد على أمرين هامين أولهما نجاح القطاع الخاص الكويتي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وكفاءة بورصة الكويت من الناحية الفنية والتنظيمية على إدارة مثل هذه الصفقات المليارية ، لتصل قيمة التداول اليومي ما يقارب 34 مليون د.ك في تاريخ 26/10/2016 . ثانيا، التحسن الملحوظ الذي طرأ على أسعار النفط العالمية لتصل إلى مستوى 57 دولار أمريكي وذلك بعد اجتماع اعضاء منظمة أوبك في أواخر شهر نوفمبر الماضي للاتفاق على آلية تخفيض انتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا ، إلى جانب اتفاق آخر تم بين كبار منتجي النفط في نفس الاتجاه ، وذلك محاولة منها لخلق توازن قوى العرض والطلب في أسواق البترول.

ولعل إلقاء الضوء على حركة أسعار أسواق النفط الخام وآثارها الاقتصادية بات أمر هام ، فمع تراجع أسعار النفط ما يقارب 70% منذ منتصف 2014 ، بدأت دول المنطقة المنتجة للنفط في تسجيل انخفاض لنموها الاقتصادي ، وتوقع العجز في موازناتها العامة ، حيث تعتمد معظم الاقتصادات الخليجية على إيرادات النفط بنسبة 80% من إجمالي إيراداتها المالية ، ناهيك عن ارتباط أسعار النفط بسياسات الانفاق الرأسمالي للدول المصدرة للبترول ، ومدى تاثر أسعار الأصول والإئتمان وتراجع الانفاق الحكومي في القطاعات غير النفطية ، وهو الامر الذي أدى إلى تخفيض التصنيف الإئتماني لبعض دول المنطقة ، حيث قامت مؤسسة موديز للتصنيف الإئتماني بتثبيت التصنيف الإئتماني لدولة الكويت ولكن مع نظرة مستقبلية سلبية ، مع أهمية البدء في الإصلاح الاقتصادي بشكل عام. ما أعلنت الحكومة عن تسجيل عجز في ميزانيتها للسنة المالية 2015-2016، وذلك للمرة الأولى منذ 16 عاما، في ظل تراجع أسعار النفط (وصل سعر النفط الكويتي 19.14 دولار في يناير 2016) ، ليبلغ عجز الميزانية العامة 4.6 مليارات دينار (15.3 مليار دولار) وبحسب وزير المالية أنس الصالح فقد بلغت الإيرادات 13.63 مليار دينار (45.5 مليار دولار) بانخفاض 45% عن العام السابق، بينما بلغت النفقات 18.24 مليار دينار (60.5 مليار دولار)، بانخفاض 14.8%، وعن عزم الحكومة على الاقتراض من الأسواق الخارجية لتغطية العجز في الميزانية، كما أشار إلى أن الكويت ستقترض ما يصل إلى عشرة مليارات دولار من الأسواق الخارجية، عبر سندات خزينة وصكوك إسلامية. وبرأينا نرى أن عام 2017 هي سنة التحدي على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي معا ، فمع ارتفاع أسعار النفط الدولية فوق 55 دولار (وصل سعر النفط الكويتي 51.9 دولار في ديسمبر 2016) نتيجة اتفاق عدة دول (من أوبك وخارجها) بتخفيض انتاجها في يناير القادم، ولكن يبقى الجزء الأهم وهو الخاص بمدى التزام الدول بهذا التوجه ، لتشكل الخطوة الرئيسية في استقرار أسعار النفط وارتفاعها ، هذا ومن جهة أخرى التزام دولة الكويت بتخفيض انتاجها للنفط ما يقارب 133 ألف برميل/ يوميا الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الإيرادات النفطية نسبيا. اما من جانب آخر فقد يتوقع ان تكون هناك بعض الصعوبة في بيئة الاعمال والأنشطة التشغيلية ناتجة عن تراجع المشاريع الرأسمالية وصعوبة آليات التمويل وتوقع ارتفاع تكلفة الاقتراض في الفترة القادمة ، وعليه يبقى الدور الحكومي المتمثل في سرعة تطبيق وثيقة الإصلاح الاقتصادي بمحاورها الستة – التي تبنتها الحكومة في شهر مارس 2016 – والإصلاح المالي بشكل خاص بهدف تحسين إيرادات الدولة وتقليل بند المصروفات خلال السنوات القادمة هي الخطوة العلاجية في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وقدرته على تدوير عجلة التنمية الاقتصادية ، وهو الأمر الذي أكد عليه الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة ليشير إلى هذه التحديات جراء تذبذب أسعار النفط وأثرها في الموازنة العامة للدولة واهمية المبادرة إلى اتخاذ أجراءات فعالة لمعالجتها من خلال برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي.

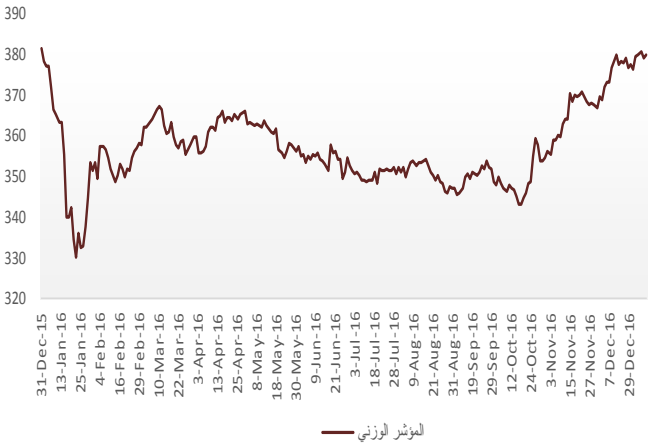

تطور المؤشر الوزني خلال عام 2016

الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	353	(28)	-7.4%
فبراير	358	5	1.4%
مارس	360	2	0.4%
أبريل	366	6	1.8%
مايو	357	(9)	-2.4%
يونيو	351	(6)	-1.7%
يوليو	351	(1)	-0.2%
أغسطس	347	(3)	-1.0%
سبتمبر	352	5	1.3%
أكتوبر	354	2	0.6%
نوفمبر	367	13	3.7%
ديسمبر	380	13	3.5%

الأرقام القياسية للعام 2016

- وصل المؤشر الوزني لأعلى مستوى يوم 27 ديسمبر 2016 حيث اقفل عند مستوى 380.7 نقطة، وارتفع المؤشر الوزني لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 8.6 نقطة بتاريخ 31 يناير 2016، فيما كان المؤشر الوزني عند أدنى مستوى له بتاريخ 21 يناير 2016 عند مستوى 330.2 نقطة.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

هذا وبالنظر إلى الوضع العام للسوق خلال سنة 2016 نجد أنه مر بمنعطفات تاريخية مهمة ونرى من الأجدى أن يتم تقسيمها حسب تسلسلها الزمني حتى يتضح تأثير كل فترة أو حدث:-

الربع الأول

شهدت مؤشرات بورصة الكويت تراجعا حادا في ختام تعاملاتها لفترة الربع الأول من 2016 مقارنة مع أدائها بإقفال شهر ديسمبر 2015 ، حيث استهل السوق الكويتي الشهر الاول من عام 2016 بإقفال جميع مؤشراته في المنطقة الحمراء، لتتراجع جميع مؤشراته الرئيسية بشكل واضح خلال شهر يناير، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط العالمي والأحداث الجيوسياسية في المنطقة وتحت وطأة العناصر السلبية سالفة الذكر، استمر الانحدار لمؤشرات السوق ليغلق المؤشر السعري عند أدنى مستوى له خلال الربع الأول (4,936 نقطة) وذلك في تاريخ 26 يناير 2016 والتي لم نشهدها منذ مايو2004، في حين انعكس هذا السيناريو في فترة آخر الشهر لتتغير معنويات المستثمرين وتصبح إيجابية نوع ما وذلك بعد حركة الارتداد التي شهدتها أسعار النفط بارتفاعها إلى مستوى 35 دولار أمريكي، وما صاحبها من ارتفاع أسواق المال العالمية، الأمر الذي انعكس على نفسية المتداولين، ليصعد السوق وسط عمليات شراء طالت جميع الأسهم خصوصا قطاع البنوك وذلك بعد النتائج الإيجابية لأرباحها السنوية وتوزيعاتها النقدية والمنح على حد السواء، ليغلق المؤشر السعري عند مستوى 5,114 نقطة في نهاية يناير. وبعد دخول السوق في فترة شهر فبراير تذبذبت مؤشرات السوق الكويتي تزامنا مع تأرجح أسعار النفط العالمية ليتحرك المؤشر السعري في اتجاه أفقي ما بين 5,100 إلى 5,210 نقطة خلال الفترة ، إلا أن تراجع قيم التداول اليومي كان ملفتا ، فقد كانت قيمة التداول اليومي دون 10 مليون د.ك لنصف عدد جلسات التداول خلال شهر فبراير، لتعكس الحالة السلبية التي يمر بها السوق من حالة عزوف المستثمرين وصناع السوق، بالرغم من عدة عوامل إيجابية داخلية تمثلت في إعلان المساهم الرئيسي للشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) – شركة الخير الوطنية – عن قيامها بإبرام اتفاقية بيع مبدئية مشروطة لشركة أدبتيو وما صاحبها من ارتفاع شريحة كبيرة من الأسهم، إلى جانب النتائج الإيجابية السنوية لأرباح العديد من الشركات مع إعلان توزيعاتها النقدية، إلا أن السوق لم يتفاعل مع هذه العناصر المحفزة لانتعاشه وذلك نتيجة الأوضاع الجيوسياسية الساخنة في المنطقة وتراجع أسعار النفط بشكل عام. ومع بداية شهر مارس اتسم أداء بورصة الكويت بتحسن طفيف مقارنة مع الشهر السابق ، فقد جاءت قيم التداولات اليومية بنوع من التحسن إلا أنها لا تزال ضعيفة بشكل عام، مدفوعا بارتفاع أسعار النفط العالمية التي وصلت إلى مستوى 42 دولار أمريكي وصعود أسواق المال الاقليمية، ليرتفع المؤشر السعري إلى مستوى (5,288) نقطة وذلك في تاريخ 13 مارس 2016، ولكن مع الحركات المضاربية التي طالت الكثير من الشركات، ووسط استمرار وتيرة المخاوف لدى المستثمرين من ايقاف بعض أسهم الشركات التي لم تعلن بعد عن بياناتها المالية السنوية لعام 2015، والتأثير النفسي السلبي على الأوساط الاستثمارية من إعلان وزير المالية الكويتي بأن العجز المتوقع بالميزانية قد يصل إلى مستوى 22 مليار دينار خلال السنوات المالية الثلاث من 2014/2015 إلى 2016/2017 على خلفية التحديات المالية نظرا لتراجع أسعار النفط الخام، تراجع المؤشر العام في نهاية الفترة ليصل إلى 5,228 نقطة.

تطور مؤشر كويت 15 خلال عام 2016

الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	830	(71)	-7.8%
فبراير	841	11	1.4%
مارس	851	9	1.1%
أبريل	863	13	1.5%
مايو	826	(37)	-4.3%
يونيو	806	(20)	-2.5%
يوليو	811	5	0.6%
أغسطس	802	(9)	-1.1%
سبتمبر	814	12	1.5%
أكتوبر	827	12	1.5%
نوفمبر	855	29	3.5%
ديسمبر	885	30	3.5%

الأرقام القياسية للعام 2016

- وصل مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى يوم 13 ديسمبر 2016 حيث اقفل عند مستوى 895.5 نقطة، وارتفع مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 23.0 نقطة بتاريخ 4 فبراير 2016 ، فيما كان مؤشر كويت 15 عند أدنى مستوى له بتاريخ 21 يناير 2016 عند مستوى 767.7 نقطة.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

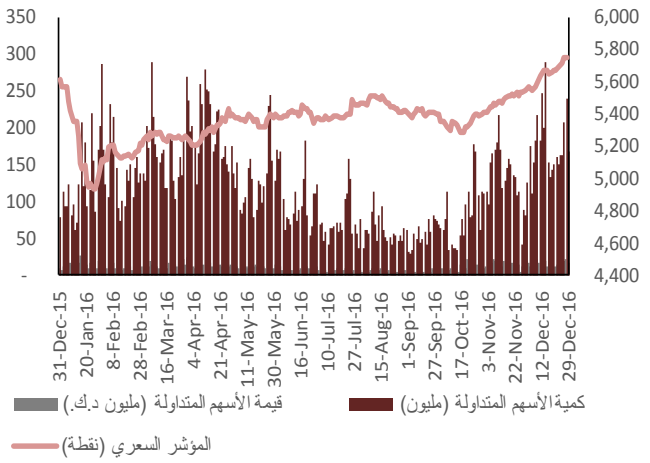

تطور المعدل اليومي لقيم التداول خلال عام 2016		
الشهر	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون د.ك.)	نسبة التغير %
يناير	14.1	28.3%
فبراير	11.3	-20.2%
مارس	14.3	26.9%
أبريل	13.8	-3.2%
مايو	11.2	-19.2%
يونيو	10.3	-7.9%
يوليو	7.3	-29.0%
أغسطس	6.6	-9.8%
سبتمبر	6.0	-8.7%
أكتوبر	12.3	103.9%
نوفمبر	14.9	21.6%
ديسمبر	16.1	7.7%

الأرقام القياسية للعام 2016

- تم تداول أكبر قيمة متداولة في يوم 26 اكتوبر 2016 بقيمة بلغت 33.9 مليون دينار كويتي، بالمقارنة مع أعلى قيمة تداول في العام قبله والتي بلغت 49.1 مليون دينار كويتي بتاريخ 20 يناير 2015.
- أما بالنسبة لأدنى قيمة متداولة فقد بلغت 2.8 مليون بتاريخ 1 سبتمبر 2016 ، بالمقارنة مع ادنى قيمة تداول في العام قبله بقيمة 6.2 مليون دينار كويتي وذلك بتاريخ 7 يوليو 2015.
- بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي بنهاية عام 2016 عدد 184 شركة مقارنة مع عدد 190 شركة بعام 2015، و193 شركة بعام 2014 و 196 شركة بعام 2013 و 200 شركة في عام 2012 و 214 شركة في عام 2011.

الربع الثاني

أما خلال شهر إبريل فقد شهدت مؤشرات بورصة الكويت اتجاها إيجابيا حيث أغلقت جميع المؤشرات في المنطقة الخضراء، وذلك بعد أن سيطرت الحالة الإيجابية على نفسية المتداولين على أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية واستقرارها فوق مستوى 45 دولار أمريكي على الرغم من التأثير السلبي المؤقت لتداعيات اجتماع الدوحة النفطي من عدم اتفاق دول منظمة أوبك على تثبيت انتاج النفط الخام، كما تجدر الإشارة إلى أن تاريخ 25/4/2016 قد شهد إتمام انتقال إدارة البورصة إلى شركة البورصة وفق عملية انتقال سلسة ومنظمة، للإعلان عن مرحلة جديدة في إدارة السوق الكويتي وفق فكر وعقلية القطاع الخاص تعمل على تطوير السوق والارتقاء به إلى مصاف الأسواق الناشئة. وبعد دخول السوق شهر مايو شهدت تعاملات بورصة الكويت تراجع ضمني في ادائها ، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية وتجاوزها حاجز 50 دولار صعودا للمرة الاولى خلال العام الحالي إلا أن السوق مازال يعاني من انحسار مستوى السيولة مع حركة تذبذب واضحة لمؤشرات السوق، جاء هذا التراجع نتيجة عدة عوامل كان أبرزها انخفاض ارباح الشركات المدرجة للربع الأول من عام 2016 بنسبة 4.0% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، هذا إلى جانب تغير النمط الاستثماري إلى مضاربي بعد أن شهد السوق زخم مضاربي على الأسهم الصغيرة والمتوسطة طوال الفترة، وتجدر الاشارة إلى عامل آخر مرتبط بالوقت حيث تفضل شريحة من المستثمرين عدم دخول السوق في مواسم شهر رمضان المبارك والعطلة الصيفية التي عادة ما تكون مصحوبة بتراجع نشاط السوق بشكل عام، كما لا يمكننا ان نغفل عن التأثير السلبي المؤقت من تقرير مؤسسة موديز للتصنيف الإئتماني الخاص بتثبيت التصنيف الإئتماني لدولة الكويت ولكن مع نظرة مستقبلية سلبية.

ومع بداية شهر يونيو اتسمت تداولات الفترة بنوع من الخمول والتي عادة ما تصاحب جلسات التداول خلال شهر رمضان المبارك، حيث تراجعت السيولة بشكل واضح لتصل إلى مستوى 5.8 مليون د.ك بتاريخ 7/6/2016 وهي مستويات لم يشهدها السوق منذ يوليو 2014 والتي كانت في شهر رمضان كذلك. هذا وقد شهد السوق حركة استقطاب الأسهم الصغيرة لشريحة كبيرة من المتداولين، وعزوف صناع السوق والاوساط الاستثمارية عن الأسهم التشغيلية من جهة أخرى، وهو يشكل عامل آخر ساهم في انحسار السيولة إلى جانب عامل تقليص ساعات التداول بنسبة 25% بالرغم من قيام شركة بورصة الكويت بزيادة وقت التداول في رمضان 30 دقيقة بهدف زيادة نشاط السوق. وفي فترة النصف الآخر من الفترة شهد السوق جلسات استثنائية ، الأولى كانت إيجابية جاءت بعد افصاح شركة امريكانا عن اتمام توقيع اتفاقية بيع ملزمة بين شركة الخير الوطنية وشركة أدبتيو بخصوص بيع كامل حصة الخير في امريكانا والبالغة 66.8% بقيمة ما يقارب 700 مليون د.ك، ليرتفع المؤشر السعري بحدود 63 نقطة – صفقة بهذا الحجم تعكس الثقة بالاقتصاد الكويتي وشركات القطاع الخاص ومدى جذبها لرؤوس الاموال الأجنبية – في حين جاءت جلسة سلبية كردة فعل للسوق الكويتي لانفصال بريطانيا عن الاتحاد الاوربي وما صاحبها من هبوط قوي لأسواق الأسهم العالمية وأسعار النفط والمخاوف من أزمة مالية دولية جديدة، عملت على تراجع وقتي في مؤشرات السوق.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

الربع الثالث

خلال هذه الفترة تعززت رحلة الانخفاض لمؤشرات السوق وقيمة التداول ، ولعل تراجع السيولة في فترات الإجازة الصيفية امر اعتاد عليه السوق الكويتي، إلا أن هذا الانخفاض الحاد يشير إلى حالة العزوف التي يعاني منها السوق، والتي قد تكون بسبب حالة الترقب والحذر التي سيطرت على مجريات التداول، نتيجة لترقب العديد من المستثمرين وخاصة المحافظ والصناديق لنتائج الشركات المدرجة النصف السنوية لعام 2016 ، هذا إلى جانب سيادة الطابع المضاربي في تداولات السوق والتخلي عن تطبيق أبجديات الاستثمار في آلية الدخول والخروج من السوق ، وهو الامر الذي يمكن ملاحظته في ارتفاع المؤشر السعري وتراجع المؤشر الوزني لنفس الفترة ، ونتيجة لهذا التابين في أداء المؤشرات نرى بأهمية تعديل آلية احتساب قيمة المؤشر السعري لتشمل أحجام التداول وقيمتها ليعكس أدائه الصورة الحقيقية لإداء السوق الكويتي. كما شهدت بورصة الكويت أداء باهتاً خلال شهر أغسطس ، فعلى الرغم من ارتفاع المؤشر العام في الأسبوع الثاني من الشهر وكسره حاجز 5,500 نقطة إلا ان السوق لم يستطع التماسك ليخسر المؤشر المزيد من نقاطه ويقفل على مستوى 5,420 نقطة، مع معدلات سيولة شحيحة جدا، ليبلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال الفترة 6.6 مليون د.ك ، ولعل هذا الأداء الركيك للسوق هو محصلة للعديد من العوامل التي أثرت في المناخ الاستثماري بشكل عام، كان في مقدمتها عامل عدم استقرار أسعار النفط الخام وتقلبات أسواق الأسهم العالمية لتلعب دورا نفسيا في قرارات المستثمرين في أخذ المزيد من الحيطة والحذر للدخول على السوق الكويتي بشكل أعمق وهو امر يمكن ملامسته من خلال حالة العزوف للاستثمار المؤسسي والفردي على حد سواء، خصوصا بعد أن سيطر النهج المضاربي وعمليات جني الأرباح على حركة تداولات السوق. إلى جانب الأداء المتواضع للأرباح النصف السنوية لبعض الشركات المدرجة وذلك نتيجة ضعف البيئة التشغيلية للعديد من القطاعات الاقتصادية – بسبب تراجع الإيرادات النفطية خلال الفترة السابقة.

اما خلال شهر سبتمبر استمر التذبذب لمؤشرات البورصة ، فعلى الرغم من انتهاء موسم الإجازات وانتهاء عامل التأثير الموسمي إلا ان السوق مازال يعاني من حالة العزوف وتراجع الاستثمار المؤسسي والفردي معا، وهو الأمر الذي يشير إلى مدى حاجة السوق إلى المزيد من المحفزات تكون على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء. حيث أن أسعار النفط العالمية لم تشهد تحسن ملموس منذ فترة طويلة، الأمر الذي شكل عامل ضغط نفسي على بيئة الاستثمار والأعمال بشكل عام، كما شهد السوق عملية إيقاف التداول في أسواق الآجل والبيوع المستقبلية والتي جاءت كخطوة هامة في اطار تنظيم سوق المشتقات المالية بالتزامن مع تطوير نظام صانع السوق.

الربع الرابع

أما في هذه المرحلة والتي اختتمت بورصة الكويت تعاملاتها لعام 2016 ، فقد اختلفت نسبيا في نمطها عن طبيعة تداولات باقي السنة، فخلال شهر أكتوبر تحسن الاداء بعد عبور صفقة أمريكانا وإنجازها بشكل مرن، لتؤكد على نجاح القطاع الخاص الكويتي على استقطاب الاستثمارات الخارجية وقدرة البورصة لإدارة صفقات الاستحواذ بكل شفافية. و تزامن ذلك مع عدد من الأمور التي شكلت عاملا محفزا على زيادة نشاط التداول خلال الفترة تمثلت في إعلان مجموعة استثمارية على زيادة حصتها في أحد البنوك الإسلامية (بنك وربة) لتشير على الفرص الاستثمارية المجزية من تملك أسهم البنوك المحلية ، هذا إلى جانب إعلانات الشركات المدرجة عن أرباحها المحققه خلال فترة التسعة شهور من عام 2016 . كما تجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه شركة بورصة الكويت في تطبيق تنمية القطاع المالي والارتقاء بسوق الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة ، حيث قامت خلال الفترة الماضية بطرح مسودة صانع السوق وذلك بهدف عملية تبادل الآراء والخبرات ذات الصلة مع الأوساط الاستثمارية ، لتعلن عن مرحلة جديدة تتسم بالشفافية والمهنية في آليات تطوير بورصة الكويت. استمر الأداء الإيجابي للبورصة خلال آخر شهرين محصلة لعدة عوامل، أهمها عملية ارتفاع أسعار النفط العالمية شكلت أيضا عامل نفسي رئيسي في استقرار المناخ الاستثماري ببورصة الكويت والانتهاء من إعلانات الشركات المدرجة عن نتائجها خلال الربع الثالث من العام الحالي ، أضف إلى ذلك فإن نتائج هذه الشركات قد توافق زمنيا مع وصول العديد من أسهم البنوك والشركات التشغيلية إلى مستويات مغرية للاستثمار، وهو الامر الذي دفع العديد من المحافظ والصناديق الاستثمارية لدخول السوق واقتناص الفرص الاستثمارية، ومما يؤكد من هذه الفرضية هو ارتفاع مستويات السيولة واستحواذ المؤشرات الموزونة على غالبية هذه السيولة خلال الفترة. كما تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبه استقرار الأوضاع السياسية المحلية منها والعالمية. ومن أبرز هذه العوامل هو الإعلان عن نتائج الانتخابات الأمريكية وفوز مرشح الحزب الجمهوري وما تبعه من ارتفاع كبير في مؤشرات الأسواق العالمية بعد الشعور السائد بالتفاؤل من خطاب الرئيس الأمريكي المنتخب ، ومع هذه استمرار الحالة الإيجابية استطاع المؤشر السعري ان يخترق مستوى 5,700 نقطة والاستقرار فوق هذا المستوى ، ولعل الحدث المالي – الخاص بالسياسة النقدية – الذي تم خلال الفترة ويجب الاشارة إليه هو ارتفاع سعر الفائدة للدولار الأمريكي (ربع نقطة) وعليه رفع البنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار (ربع نقطة) ليصبح 2.5% بدلا من 2.25% والذي قد يكون له تأثير سلبي على سيولة السوق على المدى الطويل.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

مؤشرات قطاعات بورصة الكويت

مؤشرات قطاعات السوق

القطاع	المؤشر			السعر إلى الربحية	السعر إلى القيمة الدفترية	العائد الجاري	العائد على حقوق الملكية
	31-Dec-16	نسبة التغير					
النفط و الغاز	781	-4.7%	▼	(22.2)	0.6	3.7%	-2.6%
المواد الأساسية	1,005	1.9%	▲	12.3	0.9	5.9%	7.2%
الصناعية	1,344	28.9%	▲	18.2	0.9	2.4%	5.2%
السلع الاستهلاكية	1,125	2.8%	▲	20.3	2.5	3.5%	12.5%
الرعاية الصحية	1,244	34.5%	▲	185.0	2.3	1.7%	1.3%
الخدمات الاستهلاكية	925	-8.3%	▼	11.8	1.3	4.0%	11.3%
الاتصالات	636	6.3%	▲	13.1	1.2	5.8%	9.1%
البنوك	837	-7.7%	▼	14.2	1.3	3.5%	9.1%
التأمين	994	-11.8%	▼	9.3	0.9	6.1%	9.6%
العقار	870	-7.5%	▼	17.9	0.8	2.1%	4.4%
الخدمات المالية	597	0.3%	▲	56.6	0.7	3.2%	1.2%
التكنولوجيا	607	-26.0%	▼	8.9	0.7	6.6%	7.6%

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2015

نشاط قطاعات السوق

	القيمة			الكمية		
	31-Dec-16	نسبة التغير		31-Dec-16	نسبة التغير	
النفط و الغاز	48,620,255	-37.8%	▼	1,429,388,574	-25.4%	▼
المواد الأساسية	39,989,423	23.3%	▲	131,183,479	35.0%	▲
الصناعية	295,731,336	-31.3%	▼	2,606,596,245	-38.2%	▼
السلع الاستهلاكية	163,497,347	30.0%	▲	325,432,666	7.3%	▲
الرعاية الصحية	27,389,545	539.1%	▲	57,451,146	81.9%	▲
الخدمات الاستهلاكية	74,185,951	-35.0%	▼	914,240,850	50.6%	▲
الاتصالات	295,655,498	-53.6%	▼	1,743,675,457	-31.3%	▼
البنوك	985,009,553	-1.2%	▼	3,778,362,596	30.9%	▲
التأمين	3,433,052	-9.8%	▼	31,725,126	18.4%	▲
العقار	363,282,462	-44.2%	▼	7,992,995,899	-37.6%	▼
الخدمات المالية	569,926,442	-33.7%	▼	11,238,157,264	-29.4%	▼
التكنولوجيا	5,651,106	-45.3%	▼	68,842,677	-56.4%	▼

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2015

- تباينت مؤشرات قطاعات السوق خلال عام 2016 وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2015، حيث تصدر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات المتراجعة بنسبة 26% ثم جاء قطاع التأمين متراجعا بنسبة 11.8% ثم قطاع الخدمات الاستهلاكية متراجعا بنسبة 8.3%، فيما تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات المرتفعة خلال عام 2016 حيث ارتفع بنسبة 34.5% ثم جاء قطاع الصناعية مرتفعا بنسبة 28.9%.
- أما على صعيد القيمة المتداولة خلال عام 2016 وذلك بالمقارنة مع عام 2015، فقد انخفضت معظم القطاعات وكان أبرزها قطاع الإتصالات و التكنولوجيا بنسب بلغت 53.6% و 45.3% على التوالي. في حين ارتفع قطاع الرعاية الصحية بنسبة بلغت 539.1% ثم قطاع السلع الاستهلاكية ارتفع بنسبة 30 %.
- احتلت قطاعات البنوك و الخدمات المالية و العقار المراتب الأولى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2016 بنسب 34% 20% و13% على التوالي.
- احتل قطاعي الخدمات المالية والعقار خلال عام 2016 المراتب الأولى من حيث كمية الاسهم المتداولة بحصة بلغت نسبتها 37% و 26% على التوالي.

قيمة الأسهم المتداولة

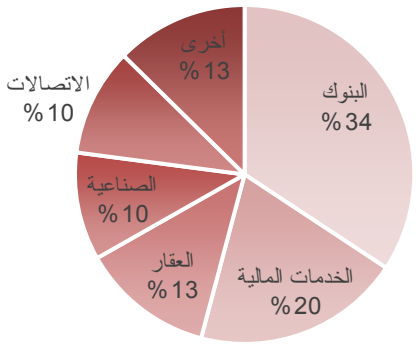

كمية الأسهم المتداولة

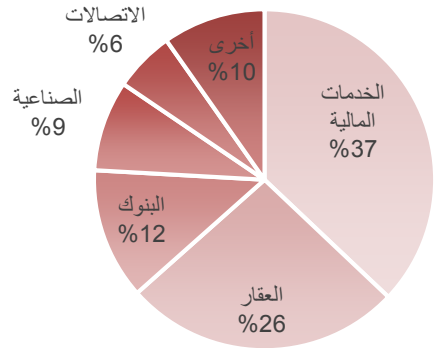

ملخص الشركات الأكثر ارتفاعا و انخفاضا

الشركات الأكثر ارتفاعا بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	168	342.1%	57,731,114	802,178,940
شركة هيومن سوفت القابضة	2,700	184.2%	9,911,404	5,280,235
شركة ياكو الطبية	360	153.5%	10,592,621	33,880,650
الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني	50	100.0%	45,179	1,602,517
شركة رمال الكويت العقارية	67	100.0%	10,937,249	229,769,773
شركة نقل و تجارة المواشي	214	67.2%	5,631,530	29,766,526
يونيكاب للاستثمار و التمويل	49	55.6%	14,281,457	409,179,096
شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	64	50.6%	4,718,692	91,930,031
شركة أصول للاستثمار	61	48.8%	635,037	15,361,442
شركة ادارة الاملاك العقارية - ريم	196	48.5%	27,962	175,330

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2015

الشركات الأكثر انخفاضا بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة طيبة الكويتية القابضة	75	-75.0%	26,899	364,300
شركة زيما القابضة	42.5	-63.4%	35,408,224	691,853,038
شركة الدار الوطنية للعقارات	11	-59.3%	26,210,448	1,347,267,404
الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة	45	-54.5%	632	17,140
شركة ايكاروس للصناعات النفطية	41.5	-53.9%	2,937,067	66,763,109
شركة مجموعة أسس القابضة	130	-40.9%	2,631,377	9,810,843
شركة المقاولات و الخدمات البحرية	64	-39.6%	121,622	1,477,492
شركة الإنمـاء العقارية	37.5	-37.5%	6,272,353	139,178,398
شركة أوج القابضة (ش.م.ك.ع.)	65	-37.5%	3,471,767	56,184,683
شركة منشات للمشاريع العقارية	56	-35.6%	17,908,907	347,857,176

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2015

أعلى 10 شركات تداولا من حيث القيمة

الشركة	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
بنك الكويت الوطني	650	-12.6%	307,709,845	491,743,365
بيت التمويل الكويتي	540	10.0%	304,889,506	651,313,949
شركة الاتصالات المتنقلة	410	17.1%	215,383,679	581,887,754
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	620	29.2%	136,356,879	277,586,127
الشركة الكويتية للأغذية	2600	30.0%	78,560,348	32,400,612
بنك بوبيان	395	-5.7%	70,996,682	184,729,531
بنك وربة	222	13.3%	70,570,137	361,600,170
شركة مشاريع الكويت القابضة	500	-13.8%	67,252,374	128,810,615
شركة ميزان القابضة	930	-15.8%	58,608,141	58,263,849
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	168	342.1%	57,731,114	802,178,940

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2015

- تصدر سهم مجموعة جي اف اتش المالية قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا خلال عام 2016 محققا مكاسب بلغت نسبتها 342.1% مقارنة مع إقفال نهاية عام 2015 لينهي بذلك تداولات عام 2016 مغلقا عند سعر 168فلسا تبعه سهم شركة هيومن سوفت القابضة مرتفعا بنسبة 184.2% خلال عام 2016 مغلقا عند سعر 2,700 فلسا.

- احتل سهم شركة طيبة الكويتية القابضة قائمة الشركات الأكثر انخفاضا خلال عام 2016 مسجلا تراجعا بلغ نسبته 75% مقارنة مع إقفال نهاية عام 2015 لينهي بذلك تداولات عام 2016 مغلقا عند سعر 75 فلس تبعه سهم شركة زيما القابضه منخفضا بنسبة 63.4% خلال عام 2016 مغلقا عند سعر 42.5 فلسا.

- تصدر سهم بنك الكويت الوطني قائمة الشركات الأعلى تداولا من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2016 بقيمة تداول بلغت 307 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات عام 2016 مغلقا عند سعر 650 فلسا .وجاء سهم بيت التمويل الكويتي بالمركز الثاني بقيمة تداول بلغت 304 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات عام 2016 عند سعر 540 فلسا . ثم جاء سهم شركة الاتصالات المتنقلة بالمركز الثالث بقيمة تداول بلغت 215 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات عام 2016 مغلقا عند سعر 410 فلسا.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

التحليل التقني لبورصة الكويت

التحليل التقني للمؤشر السعري لبورصة الكويت

أداء المؤشر السعري خلال عام 2016			
من 31 ديسمبر 2015 حتى 29 ديسمبر 2016		الأعلى	الأدنى
التغير (نقطة)	التغير (%)	28/12/2016	21/01/2016
132.97	2.4%	5,774.97	4911.54

مستويات الدعم		مستويات المقاومة	
الأول	5600	الأول	5800
الثاني	5450	الثاني	6000
الثالث	5250	الثالث	6200

المؤشر السعري يصعد 2.4% خلال عام 2016

أنهى المؤشرالسعري لبورصة الكويت تداولاته لعام 2016 على صعود واضح بالمقارنة مع اقفاله لعام 2015 .
وبنهاية جلسة تداول اليوم الخميس الموافق 29/12/2016 يكون المؤشر السعري قد ودع تداولات عام 2016 ، كاسبا خلالها نحو 133نقطة تقريبا بمعدل 2.4%.

2016 .. أفضل أداء سنوي للمؤشر السعري منذ 2013

نجح المؤشر السعري في الصعود خلال عام 2016 بمعدل 2.4% وذلك بعد الأداء السلبي للثلاث السنوات السابقة .

كانت تداولات المؤشر السعري خلال العام 2016 مزيجا من الهبوط والصعود بشكل عام ، حيث شهدت حركة المؤشر خلال شهر يناير هبوطا حادا أو «سقوطا حرا» إن جاز التعبير. فقد تراجع المؤشر من مستوى 5615 نقطة الذي يمثل اقفال العام 2015 إلى مستوى 4911.5 نقطة بتاريخ 21 يناير 2016، وهذا المستوى يمثل أدنى قاع المؤشر لعام 2016 ، كما إنه يعتبر أدنى مستوى للمؤشر منذ شهر مايو لعام 2004.
ومع وصول المؤشر إلى مستوى 4911 نقطة خلال الثلاث أسابيع الأولى من عام 2016 يكون المؤشر قد تراجع بمعدل 12.5% بالمقارنة مع مستوى اقفاله لعام 2015.

وهنا بدأ السيناريو العكسي ، فمع نهاية شهر يناير 2016 يكون المؤشر السعري قد ودع أدنى مستوى له منذ عام 2004، وكذلك أنهى رحلة السقوط التي امتدت منذ أواخر شهر سبتمبر لعام 2014، ودخل في مرحلة جديدة من الصعود المتتالي دفعته إلى تسجيل قمم سعرية جديدة لذات العام ، كما أنه من خلال هذا الصعود المستمر، نجح المؤشر في محو كافة خسائره منذ بداية العام .. ليس هذا فقط .. وإنما تحقيق نسبة نمو بلغت 2.4%.

وبذلك يكون المؤشر السعري قد سجل أدنى مستوى له لعام 2016 عند مستوى 4911.5 نقطة، أما أعلى مستوى له لذات العام عند 5775 نقطة سجلها بتاريخ 28 ديسمبر 2016 وهي الجلسة قبل الأخيرة لهذا العام، أما جلسة التداول الأخيرة فقد اقفلت عند مستوى 5748 نقطة.

الرؤية العامة للمؤشر السعري من الناحية الفنية

من دراسة الشكل البياني للمؤشر السعري ، يتضح لنا أن المؤشر السعري دخل في اتجاه هابط منذ منتصف عام 2013 وحتى تاريخ نهاية شهر يناير عام 2016. ومن خلال هذا الاتجاه الهابط تراجع المؤشر من مستوى 8450 نقطة حتى مستوى 4911 نقطة، فاقدا بذلك 3540 نقطة بمعدل 42% تقريبا، لكن صعود المؤشر واختراقه لمستوى 5400 نقطة على الفاصل الزمني الاسبوعي كان بمثابة اشارة أولية على قدرة المؤشر على تغيير اتجاهه الهابط إلى اتجاه عكسي صاعد.
كذلك نجاح المؤشر في تسجيل مستويات سعرية جديدة واختراقه لمستوى 5600 ثم 5700 نقطة يعتبر تأكيدا على فرضية هذا الاتجاه الصاعد.
وعليه، فإننا نرى أنه في حالة استقرار وبقاء المؤشر فوق مستوى 5500 نقطة سوف يعزز من فرضية الاتجاه الصاعد للمؤشر، كذلك سوف يدعم قدرة المؤشر على استكمال رحلة الصعود ، وبطبيعة الحال فإن هذه الرحلة قد يتخللها بعض المحطات والتي هي بمثابة عمليات تصحيحية وصحية بذات الوقت، لكن ينبغي على المؤشر ألا يتراجع دون مستوى 5500 نقطة حتى لا يفقد زخم الصعود.
كما أن اختراق المؤشر لمستوى 5800 نقطة سوف يجعله يستهدف مستوى 6000 ثم 6200 نقطة.
أي أن حركة المؤشر السعري خلال الشهور القادمة قد تكون في حالة من التارجح بين مستوى 5450 نقطة ومستوى 6300 نقطة.
ويبقى هذا السيناريو الإيجابي قائماً ما لم يتم كسر مستوى 5400 نقطة والبقاء دونه.

الرسم البياني للمؤشر السعري على الفاصل الزمني الإسبوعي

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

ملخص نشاط الأسواق الخليجية

مقارنة أسواق الخليج

أداء الأسواق الخليجية

	المؤشر		القيمة (بالدولار الأمريكي)				الكمية			
	31-Dec-16	نسبة التغير	مجموع قيم التداول	نسبة التغير	معدل القيمة اليومي	مجموع كمية التداول	نسبة التغير	معدل الكمية اليومي
*بورصة الكويت***	380	-0.4%	9,366,949,510	-19%	37,922,873	30,318,051,979	-18%	122,745,150
السوق المالية السعودية	7,213	4.4%	304,838,074,979	-23%	1,224,249,297	67,532,949,740	522%	271,216,666
بورصة قطر	10,437	0.1%	19,929,395,363	-4%	76,651,521	1,981,133,824	393%	7,956,361
بورصة البحرين	1,220	0.4%	519,180,827	1114%	2,076,723	725,571,628	777%	2,902,287
سوق مسقط للأوراق المالية	5,783	7.0%	2,536,096,688	393%	9,754,218	4,480,286,875	689%	18,212,548
سوق دبي المالي	3,531	12.1%	37,872,882,233	1050%	145,664,932	106,386,645,228	950%	427,255,603
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	4,546	5.6%	13,629,468,823	421%	52,421,034	30,176,086,423	767%	116,509,986

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2015

**ملاحظة: المؤشر الوزني

قيمة الأسهم المتداولة

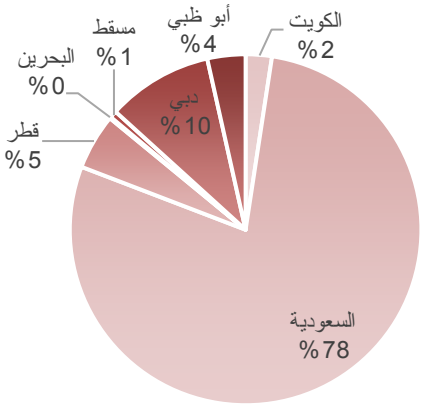

كمية الأسهم المتداولة

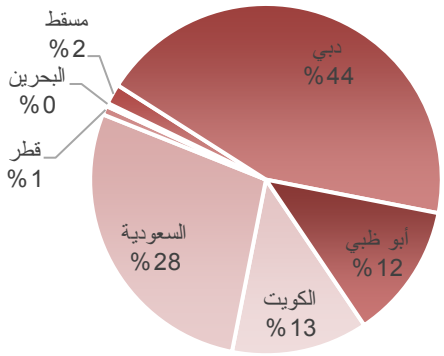

- جاء أداء اغلب أسواق الخليج مرتفعا مقارنة مع نهاية عام 2015، حيث تصدر سوق دبي المالية قائمة الأسواق الخليجة المتصدرة إذ أنهى تداولات عام 2016 على ارتفاعا قدرة 12.1% ثم جاء سوق مسقط للاوراق المالية بارتفاع قدره 7% ثم سوق أبوظبي للأوراق المالية بارتفاع قدرة 5.6% ، في حين كان السوق الوحيد المنخفض هو بورصة الكويت حيث انخفضت بنسبة 0.4%.

- واصل السوق السعودي استحواذه على الجزء الأكبر من نشاط التداول في أسواق الأسهم الخليجية، حيث بلغت حصة إجمالي القيمة المتداولة في السوق السعودي عند نسبة 78% من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 304.8 مليار دولار ، كما بلغت حصة أسواق الأسهم الإماراتية 14% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 51.5 مليار دولار ، وبلغت بورصة قطر 5% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 19.9 مليار دولار فيما شكلت مجموع قيم التداول لبورصة الكويت ما نسبته 2% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 9.4 مليار دولار.

شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

يجب ملاحظة أن هذا التقرير لا يشكل توصيات استثمارية أو ما إذا كان على المستثمرين الاستمرار في استثماراتهم الخاصة. وقد تم إعداد التقرير فقط للغرض المنصوص عليه و لا ينبغي الاعتماد عليها لأي غرض آخر.

وأعد هذا التقرير للتداول العام وتم ارساله لك كعميل، لغرض تقديم المعلومات العامة فقط. وليس المقصود منه عرض أو تقديم المشورة فيما يتعلق بشراء أو بيع أي ورقة مالية.

على الرغم من أن المعلومات في هذا التقرير تم جمعها من مصادر التي تعتقد الشركة بأنها موثوق بها، نحن لم نقم بالتحقق منها بشكل مستقل سواء كانت دقيقة أو غير كاملة. لا توجد مسؤولية على الشركة بسبب أي خسائر ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من استخدام هذه المعلومات.

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

شركة الاستثمارات الوطنية
شرق, شارع المتنبي
مبنى الخليجية
ص.ب. 25662 الصفاة
20121 الكويت

تلفون: 6666 2226 965+
فاكس: 9292 2222 965+